

Distr.: General
4 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على
الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص استراتيجية الشراكات بين الدول وقطاع الأعمال من أجل مكافحة الإرهاب، التي اعتمدت خلال المنتدى العالمي للشراكات بين الدول وقطاع الأعمال من أجل مكافحة الإرهاب، المعقود في موسكو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ونأمل في أن يُسهل منتدى موسكو العالمي نشوء عملية تعاونية دولية شاملة ضد الإرهاب تشارك فيها الهيئات الحكومية والمؤسسات التجارية، وأن يُسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي وضعتها الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والروسية]

استراتيجية من أجل الشراكات بين الدول والأوساط التجارية لمكافحة الإرهاب

أقرها المنتدى العالمي للشراكات بين الدول والأوساط التجارية لمكافحة الإرهاب، موسكو، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

١ - يشكل الإرهاب واحدا من أكبر التهديدات للحضارة اليوم. فهو يزهق الأرواح ويشيع الفرقة بين الشعوب ويغذي الصراعات ويضعف الاقتصادات ويعوق التقدم. وهو أمر لا يمكن تبريره مطلقا. وكما أن الحكومات والأوساط التجارية تتعاون في بناء الازدهار، ينبغي لها أيضا أن تقوم بالأمر عينه في ضم جهودها من أجل مكافحة الإرهاب. وينبغي لهذه الشراكات أن تكون طوعية وقائمة على روح من التعاون ومستندة إلى أدوار ومسؤوليات ومصالح كل من الشركاء فيها.

٢ - ويدين المنتدى العالمي بشدة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن تاريخ ارتكاب الأعمال الإرهابية ومكانه أو هوية مرتكبيها، وهو يعرب عن عميق تعاطفه مع ضحايا الأعمال الإرهابية وأسره، ويسلم بأهمية إسهام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في منع الإرهاب ومواجهته.

٣ - ويجب علينا أن نخفف التهديد الذي يشكله الإرهاب وتعرضنا له. وللحد من هذا التهديد، يتعين علينا منع الأعمال الإرهابية وإعاقة الأنشطة الإرهابية اليوم ومنع نشوء أجيال جديدة من الإرهابيين. وللحد من تعرضنا له، يتعين علينا حماية مجتمعاتنا من الهجمات الإرهابية والتخفيف من نتائج هذه الاعتداءات إلى أدنى حد. بيد أن الدول وحدها لا يمكنها أن تقوم بذلك. فهو عمل يتطلب بذل جهود مشتركة بين الحكومات والأوساط التجارية والمجتمع المدني بأسره.

٤ - لذا فإن المنتدى العالمي يسعى إلى تشجيع وتنمية التعاون في جميع أنحاء العالم بغية تعزيز الشراكات بين الحكومات والأوساط التجارية، والإسهام في ضمان استقرار وأمن الاقتصادات والمجتمعات حول العالم. فمن خلال تبادل المعلومات والمعارف والخبرات بشكل فعال ومن خلال اتخاذ إجراءات مشتركة أو منسقة، يمكن للحكومات والأوساط التجارية أن تضع وتحسن وتتخذ إجراءات لمنع الإرهاب ومكافحته. وتكتسي هذه الشراكات قيمة

حلّى في طائفة واسعة من القطاعات وسنبن أدناه منظور المنتدى العالمي لعناصر هذه الشراكات في مكافحة الإرهاب.

الدور القيادي للأوساط التجارية والحكومات في مكافحة الإرهاب

٥ - **القطاع المالي:** يسمح التعاون الوثيق بين الأوساط التجارية والحكومات بالتعرف على التدفقات المالية الداعمة للإرهاب. فعن طريق تحسين نوعية وآليات تبادل المعلومات ذات الصلة بين الحكومات والأوساط التجارية، يمكننا تعزيز هذه الجهود والوسائل الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. ومن شأن هذا الأمر بدوره ألا يمكننا فقط من تجميد الدعم المالي للإرهاب أو إعاقته بطرق أخرى، بل أيضا من منع تسخير هياكل الأعمال التجارية والشركات الفردية لأغراض إرهابية، ومن الحصول على معلومات استخباراتية عن خطط الإرهابيين وأنشطتهم واتصالاتهم. ومن خلال التعاون في مكافحة الإرهاب، تستطيع الحكومات والأوساط التجارية أن تضمن على نحو أفضل استقرار النظام المالي الدولي وأمنه. وعن طريق القيام معا بتقييم المخاطر الإرهابية التي تواجه النظام المالي وتبادل المعلومات بشأنه، عند الاقتضاء، يمكننا أن نحمي بشكل أفضل سلامة القطاع المالي، بما في ذلك تحديد المخاطر المرتبطة بالإرهاب والخروج بخطط فعالة تضمن الحماية من هذه المخاطر، حسب الاقتضاء. وتكتسي التدابير التي وضعها المجتمع الدولي، ولاسيما فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أهمية كبيرة في هذا السياق.

٦ - **أمن الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات:** بغية خفض درجة تعرض نظم المعلومات الحيوية لهجوم إلكتروني من جانب الإرهابيين، ينبغي للحكومات والأوساط التجارية العمل معا لوضع وتحسين الترتيبات والوسائل، وكفالة الترويج لأفضل الممارسات. ومن شأن زيادة التعاون أن تسمح أيضا بتبادل المعلومات والإنذارات على نحو فعال بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، وكفالة اتسام أي رد على هجوم إلكتروني بالسرعة والتنسيق. ومع أن جمع البيانات من خلال استخدام الإرهابيين للاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت يمكن أن يوفر للشرطة وأجهزة الاستخبارات معلومات لا تقدّر بثمن، فإنه يمكن أيضا أن يهدد خصوصية المواطنين الممثلين للقانون. لذا ينبغي للحكومات وأوساط الأعمال أن تعمل بشكل وثيق من أجل كفالة اتباع الإجراءات القانونية المناسبة في ما يتعلق بجمع هذه البيانات وحفظها والتصرف بها.

٧ - **الإنترنت:** يمكن للجهات المقدمة لخدمات الإنترنت وغيرها من الأوساط التجارية أن تعمل مع الحكومات لمكافحة إساءة استخدام الإنترنت من قبل الإرهابيين ومنع تيسير القيام بالخطوات النهائية للانتقال من التطرف إلى الإرهاب. فقد استخدم الإرهابيون مثلا

الإنترنت بهدف تجنيد أشخاص وتعليمهم كيفية شن الاعتداءات، وتحييضهم على ارتكاب الأعمال الإرهابية. لذا ينبغي للحكومات أن تنظر، حسب الاقتضاء، في بناء شراكات وطنية ودولية طوعية أوثق مع الجهات المقدمة لخدمات الإنترنت بغية التصدي لأوجه إساءة الاستخدام هذه.

٨ - **السياحة:** تشكل صناعة السياحة في بعض المناطق هدفا ذا أولوية للإرهابيين ما يستدعي حمايتها من خلال قيام الحكومات والأوساط التجارية المعنية ببذل جهود مشتركة تشمل تبادل المعلومات بشكل ملائم وفي الوقت المناسب بشأن التهديدات الإرهابية المحتملة لمناطق ووجهات سياحية محددة.

٩ - **البنية التحتية الحيوية:** يجب الحفاظ عليها وحمايتها. إذ يمكن للهجمات على قطاعات الطاقة والاتصالات والصناعات الكيماوية وغيرها من الصناعات الخطرة، والقطاعات الغذائية والمائي، والمؤسسات التعليمية وقطاع الرعاية الصحية أن تهدد بشكل جدي الصحة والسلامة وتوق الإمداد والأنشطة الاقتصادية. ويمكن للإرهابيين أن يستغلوا بعض هذه القطاعات نفسها، كالطاقة والصناعات الكيماوية، لتهديد المجتمع الأوسع نطاقا. وبغية ضمان الحماية من الإرهاب، من الحيوي أن تتعاون الحكومات والأوساط التجارية بشكل فعال في هذه القطاعات، بما في ذلك عن طريق التبادل المكثف للمعلومات والخبرات. ويمكن أن تكون بعض الأنظمة معقولة بما يضمن مستوى كافيا من الحماية الأمنية لما فيه مصلحة الجميع. بيد أن تحقيق النتيجة الفضلى في العديد من الحالات يأتي عن طريق التعاون الطوعي، كإجراء تمارين مشتركة على حصول حالات وهمية. ولدى حماية البنى التحتية الحيوية من الإرهاب، ينبغي أيضا أن تؤخذ في الحسبان التهديدات والمخاطر الأخرى بما يكفل توفير حماية رشيدة وفعالة [نهج يراعي جميع المخاطر].

١٠ - **النقل:** رغم وجود تعاون قائم أصلا بين الحكومات والخطوط الجوية في مجال أمن الطيران الدولي والمحلي، لا يزال من الممكن ترسيخ هذا التعاون وتوسيعه في ما يتعلق مثلا بالنقل الجوي غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك قدرة هائلة على تنمية التعاون العملي في المسائل الأمنية المتعلقة بالنقل البحري وعبر السكك الحديدية وغير ذلك من وسائل النقل البري، بين الحكومات والأوساط التجارية من أجل تحسين السلامة والتأهب.

١١ - **سلسلة إمداد التجارة الدولية:** يشكل التعاون بين الحكومات والأوساط التجارية أمرا حيويا للتقليل من تعرض سلسلة إمداد التجارة الدولية للهجمات الإرهابية. إذ يمكن للشراكات بين القطاع العام والأوساط التجارية أن تحقق فوائد في تيسير التجارة للأوساط

التجارية المشاركة مقابل الوفاء بالحد الأدنى من المعايير الأمنية. لذا ينبغي للحكومات أن تشجع الشراكات بين الجمارك والأوساط التجارية من أجل تعزيز أمن سلسلة الإمداد القائم على المعايير الدولية المتبعة وأفضل الممارسات.

التأهب في حالات الطوارئ ومواجهة النتائج

١٢ - **تقييمات التهديد:** يساعد التقييم المشترك للتهديدات الإرهابية والنشر الفعال لهذه المعلومات، بما في ذلك بين الجمهور والأوساط التجارية، هذه الجهات الفاعلة في اتخاذ قرارات واعية بشأن الأمن والتأهب.

١٣ - **مواجهة النتائج:** ينبغي للحكومات أن تعمل مع الأوساط التجارية على تشجيع ونشر أفضل الممارسات الخاصة بمواجهة النتائج وتأمين استمرارية الأعمال التجارية. ويمكنها أيضا أن تتعاون في الخروج بطرق لتحسين تقديم المساعدة إلى ضحايا الهجمات الإرهابية وأسرههم.

١٤ - **شبكة الاستجابة في حالات الطوارئ:** مع أن أغلبية شبكة الاستجابة في حالات الطوارئ تشكل جزءا من القطاع العام، يمكن للأوساط التجارية أن تسهم إسهاما كبيرا في الاستجابة في حالات الطوارئ. وبالنظر إلى أن تنسيق هذه الجهود بشكل جيد هو أمر حيوي، ينبغي إجراء تمارين مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب كلما أمكن.

الصلات الحيوية

١٥ - **التنمية الاقتصادية:** يمكن للأوساط التجارية أن تسهم في رعاية التنمية الاقتصادية بتوفير فرص العمل وتحسين استفادة المجتمعات المحرومة والمتخلفة من السلع والخدمات.

١٦ - **قطاع الأعمال الخيرية:** ينبغي للأوساط التجارية والحكومات أن تعمل معا لمنع إساءة استخدام الإرهابيين لهذا القطاع وتقليلها إلى أدنى حد، محافظة في الوقت نفسه على الحقوق والأنشطة المشروعة لهذه المؤسسات. وأفضل طريقة لتحقيق هذا الأمر هي من خلال إقامة تعاون وثيق بين السلطات والهيئات المختصة الأخرى والمؤسسات الخيرية، وكذلك من خلال تعزيز شفافية مصادر الأموال الخيرية وكيفية صرفها أمام الجمهور. ويمكن أيضا للهيئات العامة أن تقدم التدريب والإرشاد بغية مساعدة المؤسسات الخيرية في حماية نفسها من استغلالها لأغراض إرهابية.

١٧ - **القطاع الأكاديمي:** للأوساط الأكاديمية والعلمية التجارية أدوار رئيسية تضطلع بها في تطوير وتطبيق التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحماية الأمنية، وكذلك في إجراء البحوث

بشأن القضايا المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك العوامل الهيكلية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تشجع على التطرف وتجنيد الإرهابيين. وينبغي للحكومات أن تشجع إجراء البحث العلمي المشترك أو الفردي أو المنسق مع الأوساط الأكاديمية والتجارية بشأن القضايا المتصلة بالإرهاب. ويمكن أيضا للحكومات والأوساط التجارية أن تروج للاعتدال والتسامح والانصهار الاجتماعي من خلال البرامج التعليمية وغيرها من برامج التبادل.

١٨ - **وسائط الإعلام:** يمكن لوسائط الإعلام أن تضطلع بدور رئيسي في الترويج للاعتدال والتسامح والانصهار الاجتماعي وفي عزل الإرهابيين عن طريق رعاية نقاش مفتوح وحسن الاطلاع والتصدي للعوامل المحفزة المروجة للتطرف - كالصراع والدعاية المغرضة والتحيزات. وفي الوقت عينه، ينبغي للحكومات أن تكفل فهم وسائط الإعلام والجمهور العريض لما تبذله من جهود من أجل مكافحة الإرهاب.

* * *

١٩ - كلما عملت الحكومات والأوساط التجارية معا على الصعيدين الوطني والدولي لبناء هذه الشراكات، كلما باتتا أكثر قوة وفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسهم في إنشاء أفرقة عاملة دولية غير رسمية بين الحكومات والأوساط التجارية تعنى بإنشاء شراكات لمكافحة الإرهاب في القطاعات الرئيسية. وفي إطار عدد من اجتماعات العمل التحضيرية، طُرح بالفعل عدد من المقترحات المحددة حول إنشاء شراكات لمكافحة الإرهاب بين الدول والأوساط التجارية. وبناء على المناقشات التي أجريت في المنتدى، ستسعى أفرقة العمل الدولية غير الرسمية بين الحكومات والأوساط التجارية إلى صوغ وتطبيق مقترحات ومشاريع محددة للتعاون بين الدول والأوساط التجارية في مكافحة الإرهاب. وستشارك الهياكل العامة والخاصة المهتمة، فضلا عن المنظمات الدولية المعنية أو المتخصصة، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ هذه المقترحات والمشاريع على أساس طوعي. وستقدم أفرقة العمل تقارير عن نتائج مداولاتها إلى المنتدى في اجتماعه الثاني.